



المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني
Economic & Social Council of Jordan



المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني

تقرير حالة البلاد 2020

محور قطاعات البنية التحتية

البنية التحتية والإسكان





5.....	الملخص التنفيذي
7.....	أولاً: المقدمة
9.....	تأثر قطاع البنية التحتية بجائحة كورونا
17.....	ثانياً: تأثير جائحة كورونا في قطاع الإسكان
	ثالثاً: مراجعة العمل الحكومي وإستراتيجيات الدوائر المعنية
19.....	بقطاع البنية التحتية والإسكان
27.....	رابعاً: مراجعة التوصيات التي قُدمت في تقريرَي حالة البلاد لعاقبي 2018 و2019
31.....	خامساً: التوصيات



الملخص التنفيذي

شمل تقرير حالة البلاد لعام 2020، القطاعات والمجالات الاقتصادية المختلفة ومن بينها قطاع البنية التحتية والإسكان. وقد تم إعداد هذه المراجعة في ظل انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد التي أثرت على البلاد اعتباراً من أواخر الربع الأول من عام 2020، إذ تم تحديد الآثار المترتبة للجائحة على القطاع والعقبات التي تواجهه في ظل انتشار الفيروس وسبل معالجتها وبيان أولويات العمل خلال انتشاره وآليات التعامل معه وفرص التطوير المستقبلية المتاحة. كما تهدف هذه المراجعة إلى استكمال عملية متابعة خطط الجهات المسؤولة عن قطاع البنية التحتية والإسكان ومدى تنفيذها والآثار المالية وغير المالية للجائحة على هذه الجهات وآليات تعاملها معها.

تغطي هذه المراجعة أعمال وزارة الأشغال العامة والإسكان (الجهة الراعية لقطاع الإنشاءات والمسؤولة الرئيسية عن قطاع البنية التحتية والإسكان)، وأثر الجائحة على عملها وآلية التعامل معها والإجراءات المتخذة للتخفيف من آثارها، إذ قامت الوزارة بإصدار "الخطة الوطنية لاستدامة الحياة للمواطنين ضمن قطاع الإنشاءات" للحفاظ على السلامة العامة وتنظيم عمل القطاع، كما تغطي المراجعة التعديلات التي تمت على الخطة الاستراتيجية للوزارة في ضوء المراجعة التي تضمنها تقرير حالة البلاد لعام 2019، وانتشار الوباء، والآثار المالية الناتجة عنه، بالإضافة إلى خطة الوزارة في التحول الإلكتروني. كما جرت متابعة وضع الأردن في مجال البنية التحتية في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي وبيان ترتيبها دولياً خلال السنوات الست الأخيرة ومقارنة أدائها بأداء الدول العربية الأخرى.

كما تتناول المراجعة عمل وزارة الإدارة المحلية والإجراءات التي اتبعتها الوزارة مع البلديات في مواجهة انتشار الوباء والمساهمة في الجهود الوطنية للمحافظة على السلامة العامة. كما تستعرض المراجعة التعديلات التي جرت على الخطة الاستراتيجية، إلا أنه لم يتم بيان انعكاس آثار الجائحة على خطط الوزارة، كما أنه لم يتم العمل على تعديل الأهداف لتصبح قابلة للقياس، ولم يتم وضع مستهدفات وفقاً للأصول. ويذكر أن الوزارة وضعت خطة "خارطة طريق للعودة للعمل للوزارة بعد جائحة كورونا" بما يضمن تطبيق شروط السلامة العامة للعاملين ومتلقي الخدمة. بالإضافة إلى هذا، قامت الوزارة -بموافقة رئيس الوزراء- بتشكيل لجنة من الأكاديميين والخبراء في مجال التخطيط الحضري والعمراني للمدن بهدف وضع سياسات لمعالجة الثغرات ونقاط الضعف في التخطيط العمراني للمدن التي ظهرت أثناء الجائحة، وبأشرت اللجنة أعمالها برئاسة وزير الإدارة المحلية.

كما تغطي المتابعة عمل أمانة عمان الكبرى التي بادرت إلى وضع خطة لضمان استمرار تقديم الأعمال في جميع مجالات عملها، وقامت بتشكيل فرق طوارئ بتخصصات مختلفة لمواجهة أي طارئ داخل المدينة وبحسب الحاجة. كما قامت بالتركيز على الخدمات الإلكترونية بشكل كبير، وعقد اجتماعات اللجان المختلفة إلكترونياً لضمان استمرار تقديم الخدمات البلدية بحسب الأصول. ورغم تفعيل عمليات الدفع الإلكتروني، إلا أن الإيرادات انخفضت بشكل كبير، وبالتالي تم تخفيض النفقات الجارية والرأسمالية على حد سواء. ومن الجدير بالذكر أن العمل في مشروع الباص السريع استمر بحسب الخطة المعدة.

وتتطرق المراجعة إلى عمل مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري في ظل انتشار الوباء، إذ قام وزير الأشغال العامة والإسكان بتشكيل لجنة من القطاعين العام والخاص لوضع خطة للتصدي لآثار كورونا على قطاع الإسكان وتنشيط القطاع بشكل عام، وقامت المؤسسة بتشكيل لجنة لإعادة النظر بأسعار قطع الأراضي التي تأثرت بسبب الأوضاع الاقتصادية وانعكاسات انتشار الوباء عليها. كما قامت المؤسسة بمراجعة خططها الاستراتيجية وإجراء تعديلات جوهرية عليها لمواكبة المتغيرات في قطاع الإسكان، إلا أن الخطة القديمة ما زالت هي المنشورة على الموقع الإلكتروني للمؤسسة. وتغطي المراجعة الإجراءات التي قامت بها المؤسسة بناء على المراجعة التي أجراها البنك الدولي في عام 2018.

وتتضمن هذه المراجعة تقييم التوصيات الواردة في تقرير حالة البلاد لعامي 2018 و2019، وبيان الإجراءات التي تمت بخصوصها، وبيان مدى الالتزام بما جاء فيها. كما تتضمن توصيات إضافية لتقوم الدوائر المعنية بالاسترشاد بها عند إعداد خططها المستقبلية والسعي إلى تحقيقها.

أولاً: المقدمة

تأتي مراجعة قطاع البنية التحتية والإسكان ضمن تقرير حالة البلاد لعام 2020، في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في البلاد وفرض الحكومة إجراءات صارمة بعد بدء العمل بقانون الدفاع في 17 آذار 2020، وكان لهذه الإجراءات تأثير مباشر على قطاع الإنشاءات الذي يتكون من شركات المقاولات، والعمل الهندسي الاستشاري، والاستثمار في قطاع الإسكان، ويُعدّ المسؤول المباشر عن إنشاء البنية التحتية التي تشمل أعمالها الخدمات العامة (شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات)، والبنية التحتية المجتمعية (المستشفيات والمدارس والأماكن العامة)، والبنية التحتية للنقل (الطرق ومجمعات السفريات)، بالإضافة إلى المشاريع التجارية والصناعية والسكنية العامة والخاصة.

تغطي هذه المراجعة تأثير الجائحة على قطاع البنية التحتية والإسكان، وتستكمل ما جاء في المراجعتين الوارديتين في تقريرَي حالة البلاد لعامَي 2018 و2019، من خلال متابعة إستراتيجيات الجهات المسؤولة مباشرة عن القطاع ومعرفة ما نُفذ من التوصيات وما لم يُنفذ.

ويعدّ قطاع الإنشاءات من أبرز القطاعات المحركة للاقتصاد الوطني في الأردن، فهو يساهم بما نسبته 5% من الناتج الإجمالي المحلي، ويعمل على تطوير البنية التحتية التي تمثل حجر الزاوية للمجتمعات الحضرية وعمالاً رئيساً في تحسين نوعية الحياة وتطوير الأعمال وجلب الاستثمار، فكلما تحسّنت البنية التحتية تحسّن الاقتصاد، وكلما تحسّن الاقتصاد تحسّنت البنية التحتية.

وتشير الدراسات إلى أن أي مبلغ يُنفق على البنية التحتية يعطي مردوداً يساوي أربعة أضعافه على الاقتصاد الوطني، فضلاً عن أن هذا القطاع مشغل رئيس لأكثر من 150 مهنة مساندة يعمل بها عشرات الآلاف، ومعظمهم من العمالة الأردنية.

وكان القطاع قد تأثر بشكل كبير خلال السنوات الثلاث الأخيرة جراء الأزمة الاقتصادية التي يمر بها الأردن، إذ تراجع قيمة أعمال البنية التحتية في القطاعين العام والخاص حوالي 18% سنوياً، وفي ظل هذا التراجع جاء انتشار وباء كورونا، وتوقفت مصادر الدخل لأكثر من 250 ألف من عمال المياومة من الجنسين بسبب الإغلاق والحظر والحجر المنزلي، وجزء كبير من هؤلاء يعملون في قطاع الإنشاءات مباشرة أو في المهن المساندة، علماً بأن نسبة العمالة الأردنية في قطاع الإنشاءات والإسكان تبلغ 11% من إجمالي القوى العاملة. ومن المتوقع أن تصل نسبة البطالة في الأردن إلى 30% في عام 2020 بعد أن كانت تبلغ 19.3% في عام 2019.

وقد أدى تفاقم الأزمة الاقتصادية إلى تراجع الطلب على الشقق السكنية خلال السنوات الخمس الأخيرة، بمعدل 5.6% سنوياً، إذ تبلغ احتياجات السوق العقاري في الأردن وفقاً لتقديرات المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري أكثر من 65 ألف شقة سنوياً، علماً بأن ما بيع خلال عام 2019 لا يتجاوز 33 ألف شقة، أي بعجز 44% عن المطلوب، ما يعني أن عدداً كبيراً من المواطنين اضطروا إلى العيش في سكن غير ملائم أو مع العائلة في الوحدة السكنية نفسها، وهو ما يؤدي إلى الازدحام المنزلي الذي تشير الدراسات إلى أنه سبب رئيس لانتشار الأوبئة والأمراض الأخرى المرتبطة بالضغوطات المعيشية وقلة النوم، وتمتد الآثار السلبية لذلك لتطال المجتمع بأكمله.

لقد استطاع الأردن الحد من انتشار الوباء في البداية من خلال اتخاذ إجراءات مشددة بدأت بتعطيل العمل في القطاعين العام والخاص لمدة أسبوعين مدفوعة الأجر، ومنع التجمعات، وحظر التجوال بشكل كامل اعتباراً من 21 آذار 2020 والذي استمر لمدة أربعة أيام، ثم السماح بالتجول لساعات محددة ضمن الأحياء مشياً على الأقدام مع استمرار إغلاق جميع الأعمال عدا المراكز التموينية الصغيرة والمتوسطة والمخابز والصيدليات ومحلات بيع الخضار والفواكه اعتباراً من 25 آذار 2020. ونجحت هذه القرارات والإجراءات في الحد من انتشار الفيروس وكبح عدد الإصابات به، لكن آثارها الاقتصادية السلبية كانت كبيرة. وقد اندلعت هذه الأزمة في ظل التراجع الاقتصادي للقطاعات والأوضاع المالية الصعبة للمواطنين ونسب البطالة غير المسبوقة في أوساط القادرين على العمل. واستمر تقييد الحركة بصيغ عدة، من بينها منع حركة السيارات، ثم السماح بحركة السيارات بالتناوب؛ يوم لذوات الأرقام الزوجية واليوم الذي يليه لذوات الأرقام الفردية، وكذلك تقييد وسائل النقل العام مع استمرار تعطيل الدوائر الحكومية إلى ما بعد عيد الفطر (26 أيار 2020). كما استمرت القيود على العمل في بعض القطاعات حتى نهاية شهر أيلول. أما قطاع الإنشاءات، فقد رفعت قيود العمل عنه بتاريخ 6 أيار 2020، إلا أن العديد من الشركات لم تباشراً أعمالها في حينه بسبب استمرار بعض القيود على القطاعات المساندة والقيود على الحركة وإجراءات السلامة العامة المشددة وكذلك بسبب تزامن رفع الحظر مع حلول شهر رمضان المبارك وما يصاحبه في العادة من تدني الإنتاجية، واستمر تعطل العمل في بعض المشاريع إلى ما بعد عيد الفطر، كما استمر تقييد الحركة في ساعات المساء ومنع التنقل بين المحافظات حتى 4 حزيران 2020، وكان لهذا أثره الكبير على قطاع الإنشاءات.

وقد اتخذت الحكومة جملة من الإجراءات من خلال إصدار عدد من أوامر الدفاع لتنظيم العمل في جميع القطاعات للتخفيف من الآثار السلبية للإغلاق على الأعمال والعاملين وللسيطرة على البطالة بشكل عام. أما بخصوص قطاع الإنشاءات، فقد قامت الحكومة

بصرف المستحقات المالية لشركات المقاولات والشركات الهندسية للنصف الأول من عام 2020، وتم شمول قطاع الإنشاءات في القروض الميسرة التي أقرها البنك المركزي كما تم تسريع طرح العطاءات الحكومية، وكذلك تمديد العمل بقرار تخفيض رسوم العقارات.

تأثر قطاع البنية التحتية بجائحة كورونا

لعبت صناعة الإنشاءات في زمن انتشار فيروس كورونا المستجد، دوراً مهماً في تسريع بناء المستشفيات وتجهيز أماكن الإيواء وإنجاز البنية التحتية للخدمات اللوجستية اللازمة، وظهرت أهمية جودة تصميم وتنفيذ البنية التحتية والأبنية السكنية والتجارية والأماكن العامة، وكان لانتشار الوباء أثر كبير على القطاع الذي تعرض للإغلاق وتوقف العمل وتخفيض الإنتاجية وتعثر التزود بالمواد والعمالة اللازمة، وأدت الأوضاع الاقتصادية بعامة إلى تخفيض الطلب على المنشآت التجارية والصناعية وتراجع الاستثمار وتراجع الأعمال التي لم تكن في أحسن أحوالها خلال السنوات الأخيرة نتيجة التحولات في الأردن والإقليم في ظل المتغيرات الدولية وزيادة الكلف ونقص العمالة وتنوع المواد الجديدة وعدم توفرها محلياً والتوجه نحو الرقمنة.

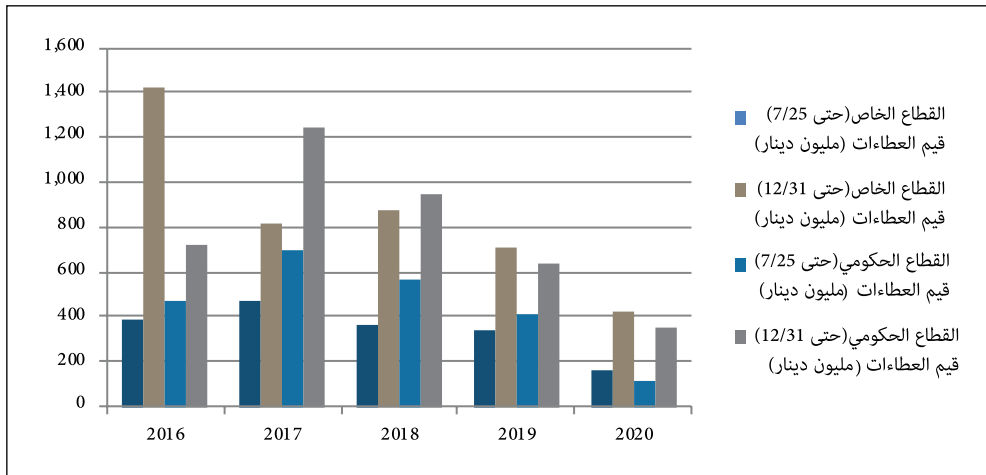
ومن المعروف أن التخطيط للمخاطر جزء أساسي من إدارة المشاريع في قطاع الإنشاءات، إذ تتعرض المشاريع إلى الكثير من عدم اليقين والمتغيرات المفاجئة، وجاء فيروس كورونا المستجد عاملاً إضافياً أثر سلباً في شركات المقاولات والعمل الهندسي بشكل لم يكن في الحسبان، وكان هناك العديد من التخوفات من عدم التزام أصحاب العمل في القطاعين العام والخاص بالاستمرار في تنفيذ العقود المبرمة مع الشركات بسبب عدم وضوح الرؤية المستقبلية وعدم توفر السيولة لدى الشركات والمكاتب العاملة في القطاع للاستمرار بالعمل والوفاء بالتزاماتها والمحافظة على الكوادر العاملة فيها. ومن أبرز المخاطر التي تعرض لها القطاع خلال الأزمة: الحجر وتقييد الحركة، وتطبيق الاشتراطات الصحية وإجراءات التباعد التي أدت إلى زيادة في الكلفة تقدر بـ 10%، وعدم إمكانية التزود بمواد البناء، وتعثر العملاء، وعدم توفر السيولة المالية والتسهيلات البنكية، بالإضافة إلى عدم القدرة على تنفيذ الجوانب التعاقدية القانونية في ظل الوباء.

وعُقد اجتماع في ديوان التشريع والرأي بتاريخ 20 نيسان 2020 لمناقشة أثر تطبيق قانون الدفاع والأوامر الصادرة بموجبه على العقود والالتزامات الموقعة مع الجهات الحكومية، بحضور وزير الأشغال العامة والإسكان راعي قطاع الإنشاءات وجهات حكومية عدة، وغياب ممثلي الجهات المعنية مباشرة مثل نقابتي المهندسين والمقاولين. وتم الاتفاق على عدد من التوصيات التي عدتها النقابات تحلياً صريحاً من الحكومة عن قطاع الإنشاءات وتحلياً منها عن المشاركة في كبح الآثار السلبية، خصوصاً المالية منها، على القطاع الذي

يشكل إحدى الدعائم الأساسية للاقتصاد الوطني. ورأت النقابات أن هذه الإجراءات غير قانونية، وأنه كان من الأجدر للحكومة دعم القطاع وتحمل جزء من المسؤولية الناتجة عن قراراتها والإجراءات المتخذة من طرفها للحد من انتشار الوباء. وقد جاء في محضر الاجتماع أن عدم تمكن الشركات والمقاولين وأصحاب المهن والموردين من تنفيذ التزاماتهم التعاقدية مع الجهات الحكومية اعتباراً من 21 آذار 2020 لا يمكن عدّه ناتجاً عن "قوة قاهرة" بحسب أحكام القوانين السارية في المملكة. وتم الاعتماد على المادة (11) من قانون الدفاع التي تنص على أن العقود / الالتزامات موقوفة إلى حين تمكن الأطراف المتعاقدة من العودة إلى تنفيذ التزاماتها، وبالتالي فإن وزارة الأشغال العامة والإسكان مسؤولة عن تنفيذ العقود لغاية 21 آذار فقط. واستناداً إلى ما جاء في ذلك المحضر، لم يتم صرف الرواتب والأجور المترتبة على الحكومة للأجهزة العاملة المعينة بحسب العقود للإشراف ومتابعة المشاريع الحكومية، وطالبت الحكومة شركات المقاولات والمكاتب الهندسية صرف هذه الرواتب والأجور بنسب مختلفة تم تحديدها بموجب أوامر الدفاع، وتم القياس على هذا القرار في مشاريع القطاع الخاص، مما أحدث إرباكاً لقطاع الإنشاءات بشكل عام، لعدم وضوح الرؤية المستقبلية في حينه، ولإمكانية استمرار الإغلاق وتفاقم الضغوط المالية الناتجة عن هذا القرار.

الشكل (1):

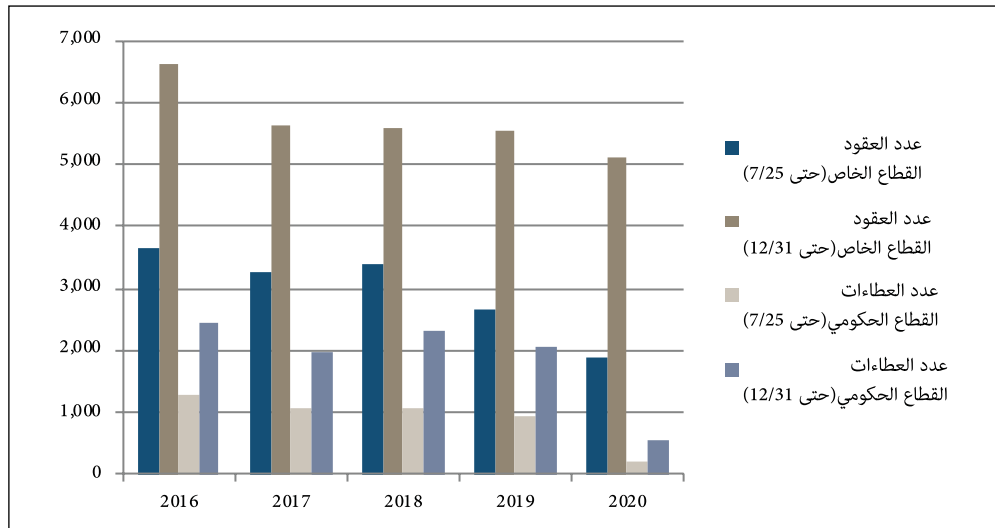
عدد العطاءات المحلية (مليون دينار)



المصدر: نقابة المقاولين.

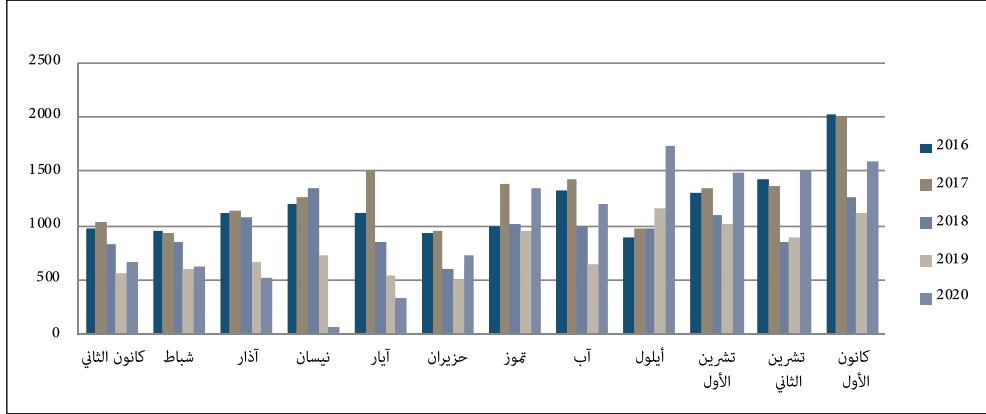
نتيجة لما تعرض له قطاع الإنشاءات في ظل جائحة كورونا، تكشف بيانات نقابة المقاولين تراجع حجم العمل الحكومي والخاص في الفترة الواقعة بين 1 كانون الثاني و25 تموز 2020 بنسب كبيرة تصل إلى أكثر من 50% من حجم العمل الكلي مقارنة مع الفترة نفسها في السنوات الخمس الأخيرة، التي يعدّ حجم العمل في معظمها متواضعاً كما ذكر سابقاً (الشكل رقم 1)، واستمر هذا التراجع بنسبة أقل وصلت إلى 40% في نهاية عام 2020 مقارنة مع عام 2019، وتراجع كذلك عدد العطاءات الحكومية بنسبة أقل (الشكل رقم 2) وذلك للفترة الواقعة بين 1 كانون الثاني و25 تموز من كل عام، واستمر التراجع حتى نهاية العام، إذ وصل إلى 27% من عدد العطاءات في عام 2019.

الشكل رقم (2):
عدد العقود وعدد العطاءات في القطاعين الخاص والحكومي



المصدر: نقابة المهندسين.

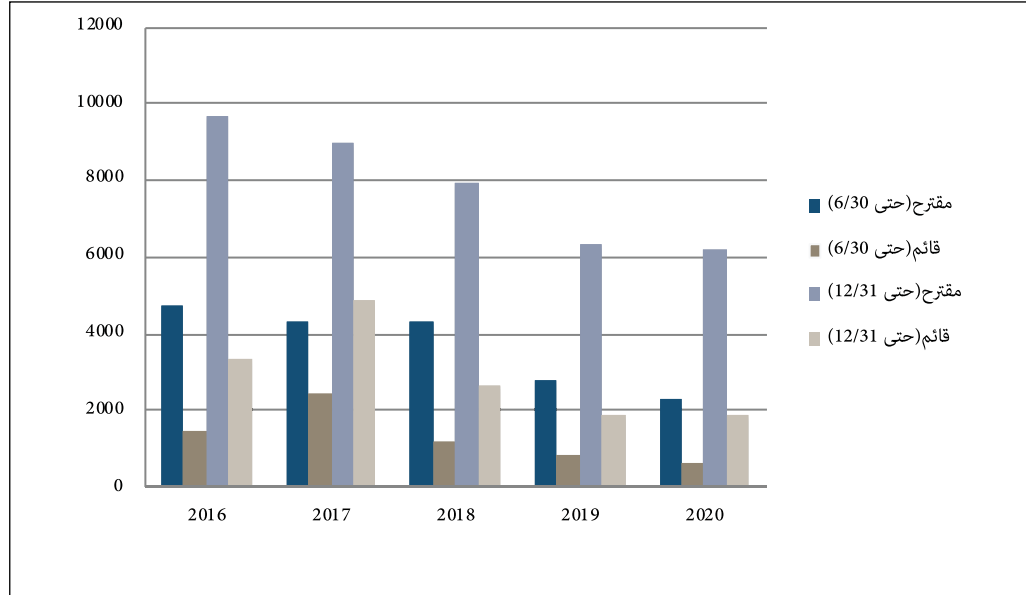
الشكل رقم (3): مقارنة مساحات المشاريع المصدّقة (بالآلف)



المصدر: نقابة المهندسين.

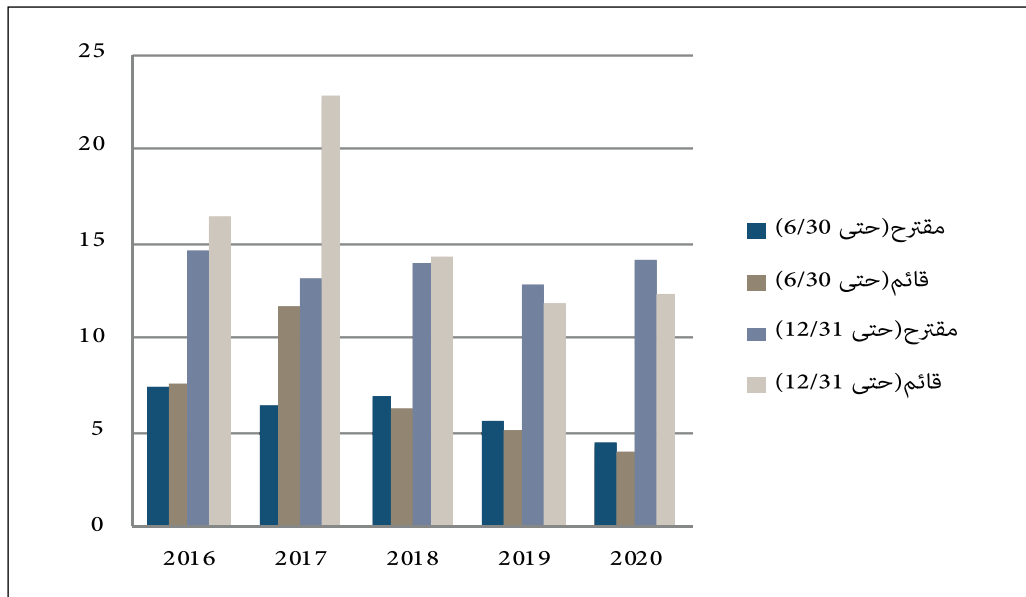
ورغم التراجع في العمل الاستشاري الهندسي في معظم السنوات الخمس الأخيرة؛ الذي وصل في عام 2019 إلى 35% تقريباً، استبشرت المكاتب والشركات الهندسية خلال الربع الأول من عام 2020 بسبب التحسن الذي طرأ على العمل، إلا أن ذلك لم يستمر، فبعد انتشار الوباء ورغم استمرار نقابة المهندسين بأداء عملها إلكترونياً، تراجع العمل في شهر نيسان 2020 بنسبة 92% مقارنة مع الشهر نفسه من عام 2019 (الشكل رقم 3)، وتراجع إجمالي المساحات المصدّقة في النصف الأول من عام 2020 بنسبة 18% مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2019، إلا أن العمل تحسّن في النصف الثاني من العام، بحيث أصبح التراجع بنسبة 1% فقط عمّا كان عليه عام 2019 (الشكل رقم 4)، وتراجع عدد العقود بنسبة 21% مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2019 (الشكل رقم 5)، ثم ارتفع بشكل ملحوظ وبزيادة 8% تقريباً في عام 2020 عمّا تم تصديقه في عام 2019.

الشكل رقم (4):
المساحة/ مترمربع (بالألف)



المصدر: نقابة المهندسين.

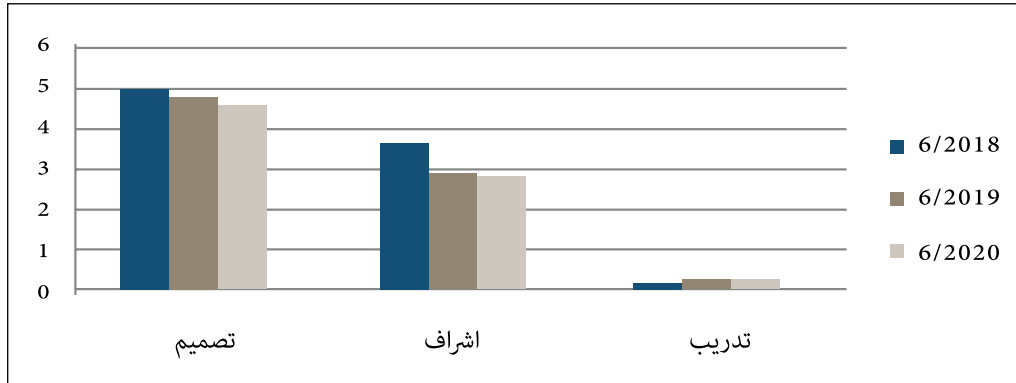
الشكل رقم (5):
عدد عقود العمل الاستشاري (بالألف)



المصدر: نقابة المهندسين.

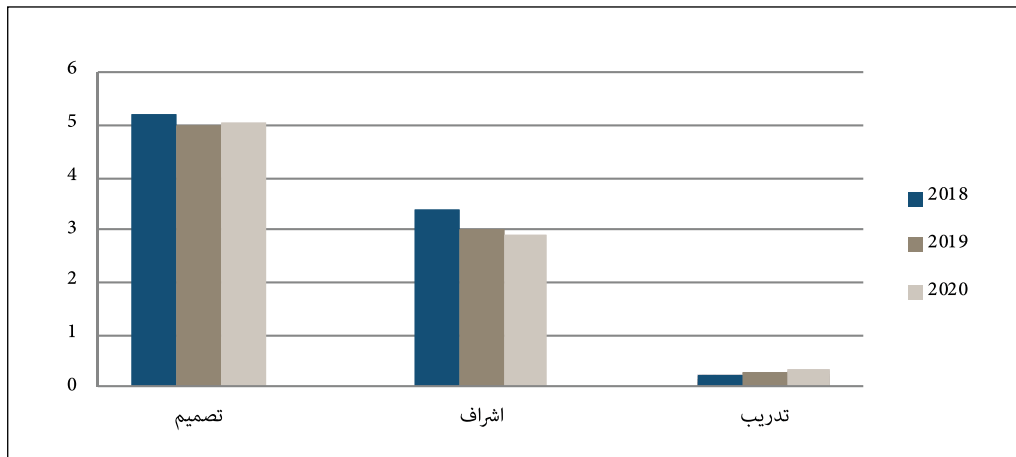
كما تراجع عدد المهندسين العاملين في القطاع بنسبة 3% تقريباً في النصف الأول من عام 2020 عما كان عليه في الفترة المماثلة من عام 2019 (الشكل رقم 6). وتراجع في نهاية عام 2020 بنسبة 1% عما كان عليه عام 2019 (الشكل رقم 7).

الشكل رقم (6):
أعداد المهندسين العاملين في المكاتب لغاية شهر حزيران من كل عام (بالألف)



المصدر: نقابة المهندسين.

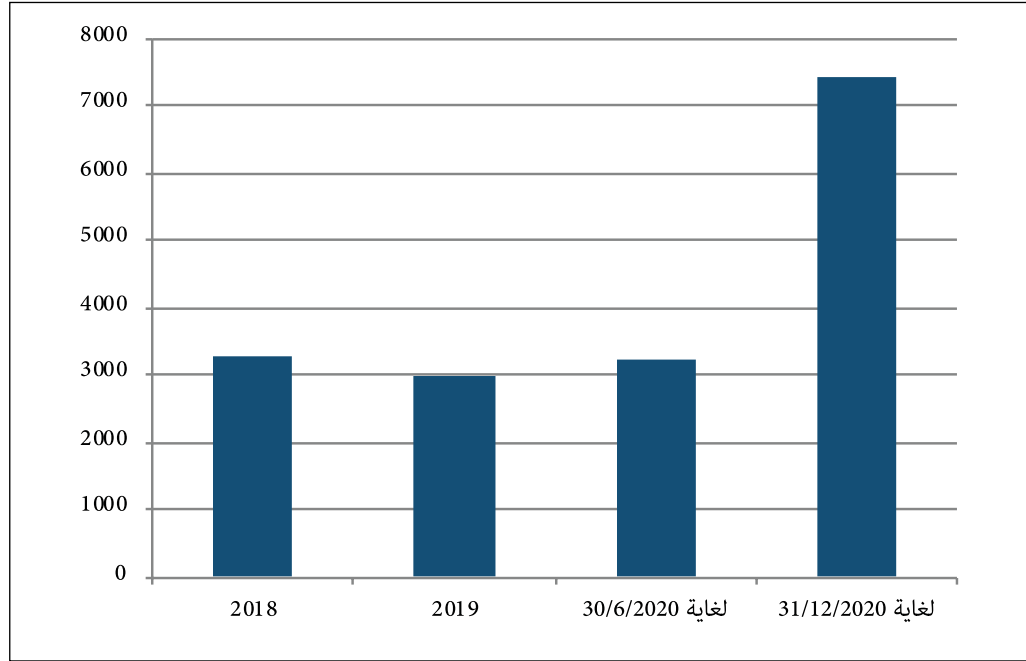
الشكل رقم (7):
أعداد المهندسين العاملين في المكاتب لغاية 2020/12/31 (بالألف)



المصدر: نقابة المهندسين.

ومن الجدير بالذكر أن الإقبال على الخدمات الإلكترونية في نقابة المهندسين زاد بشكل كبير خلال فترة الإغلاق (في النصف الأول من عام 2020)، إذ وصل عدد المستخدمين إلى 7414 ألف مستخدم مقارنة مع 3001 ألف مستخدم لعام 2019 بكامله (الشكل رقم 8).

الشكل رقم (8):
عدد المستخدمين للخدمات الإلكترونية (بالألف)



المصدر: نقابة المهندسين.

إن تراجع العمل في قطاع البنية التحتية والإسكان سيكون له نتائج سلبية على القطاع راهناً ومستقبلاً وستتأثر الاقتصاد الوطني بعامته. إذ تقوم التوجهات الدولية لمواجهة الأزمة الاقتصادية والبطالة، على زيادة الإنفاق بشكل عام، وفي قطاع الإنشاءات ومشاريع البنية التحتية والإسكان بشكل خاص، ففي بريطانيا مثلاً أطلقت الحكومة خطة سميت "الصفقة الجديدة" (وذلك إشارة إلى السياسة التي طبقتها روزفلت في أعقاب الركود الاقتصادي عام 1929)، وتشتمل الخطة على تخصيص مبالغ كبيرة لتسريع مشاريع البنية التحتية والإسكان لتجنب فقدان الوظائف ولتحسين الوضع الاقتصادي في هذا القطاع الذي يعدّ مشغلاً رئيساً للقوى العاملة. ومحلياً، رغم محدودية الموارد المالية، إلا أن تركيز الإنفاق على البنية التحتية يجب أن يكون في سلم الأولويات؛ سواء من مصادر الحكومة المالية أو من خلال الشراكة مع القطاع الخاص، خصوصاً أن معظم مدخلات الإنتاج في الإنشاءات محلية، مما يعزز الاقتصاد الوطني، وهذا يتماشى مع الحاجة الماسّة لتعزيز كفاءة البنية التحتية بوصفها إحدى الروافع الرئيسة للاقتصاد، بالإضافة إلى أن العمل في قطاع الإنشاءات يعدّ آمناً صحياً لكونه يتم غالباً في الهواء الطلق ويوفر إمكانية تحقيق التباعد بين العاملين والمعنيين في مواقع العمل والمكاتب الإدارية.

وإزاء الوضع الراهن، ينبغي على الحكومة أن تتبنى طروحات تضمن استمرارية تنفيذ وزيادة مشاريع البنية التحتية، والتعامل مع الضائقة المالية الناتجة عن انتشار وباء كورونا من خلال إعطاء المقاولين مدداً إضافية لتعويض التأخير الناتج عن القيود الموضوعية على العمل، وكذلك منحهم تسهيلات ضريبية وإيجاد آلية مع البنوك لإعطائهم التسهيلات المالية اللازمة، وذلك للمساهمة في الخروج من الأزمة. وكذلك عدّ قطاع الإنشاءات أحد القطاعات المتضررة، بالإضافة إلى التوجه نحو الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، بهدف توفير التمويل اللازم، والاستفادة من خبرات القطاع الخاص في تطوير البنية التحتية، وإيجاد حلول بيئية مستدامة بكفاءة وفاعلية في ظل التركيز على جانب الخدمات الصحية والتأخير في تنفيذ المشاريع وصعوبة الوصول إلى التمويل اللازم، بالإضافة إلى ضرورة توظيف التكنولوجيا في أعمال البنية التحتية الحديثة (InfraTech) من أجل تطويرها والمساهمة في بنية تحتية جيدة ومستدامة تساعد على حماية الأرواح وتحسين سبل العيش ومستقبل البلاد.

وتحاول القطاعات المختلفة في ظل انتشار الوباء، إيجاد مخرج للتمكن من أداء أعمالها وتحقيق اختراقات أنية وطويلة الأمد للاستمرار، ومنها تنشيط العمل عن بعد باستعمال التكنولوجيا الحديثة، والاعتماد بشكل أكبر على آليات التعاملات الرقمية. وقد تسارع العمل في القطاعين العام والخاص لمواكبة التطور والتمكن من استقبال طلب الخدمات رقمياً، وسيتمكن قطاع الإنشاءات من تحقيق تقدم أكبر في هذا المجال من خلال تطبيق الأنظمة الإلكترونية، مثل نظام نمذجة معلومات البناء (BIM) على جميع الأعمال الإنشائية، والذي يمكن من خلاله التخطيط ثلاثي الأبعاد، وتسهيل أعمال التصميم لجمع التخصصات، وكذلك تسهيل وتنظيم أعمال البناء وتقليل المخاطر وتخفيض الوقت وضمان الدقة، إضافة إلى إدارة الموارد ومراقبتها وإدارة المخزون ومتابعة التدفقات النقدية وتخفيض الكلف. ويساهم هذا النظام في خدمة البناء وأعمال الصيانة مستقبلاً، أي أن الأنظمة الحديثة من خلال الحلول الرقمية المتكاملة يمكن استخدامها من بداية الفكرة المعمارية وحتى نهاية فترة التصميم والإنشاء والإدارة طوال عمر المشروع بفعالية وكفاءة، علماً بأن هذا النوع من أنظمة البناء يتم استعماله على مستوى ضيق محلياً، ويُفترض تطبيقه على المشاريع الكبرى في بعض المدن. كما يمكن التوجه نحو تكنولوجيا الطباعة ثلاثية الأبعاد (3D Printing) في إنشاء المباني بكفاءة عالية ونماذج متطورة. إذ يتسم هذا النظام بحاجته إلى عدد محدود جداً من العمالة، وتوفير الكلف والمواد والوقت وتقليل النفايات الإنشائية.

لقد أعاد الوباء التفكير بآليات التزود بالمواد اللازمة للمشاريع من خلال توفيرها بكميات احتياطية رغم الكلف الإضافية، وذلك للتمكن من مواجهة أي طارئ في حال انتشار الوباء

ووضع قيود على العمل والحركة لمواجهة أي نقص مستقبلي، كما كانت هناك محاولات للبحث عن بدائل أكثر توفراً ومناسبة لإنجاز الأعمال المطلوبة.

أما على المدى الطويل، فيجب التفكير بإنشاء تجمعات للمقاولين لتحقيق مقاييس اقتصادية (**Economy of Scale**) أفضل للوصول إلى الحالة المثلى وتحقيق أفضل عائد وتحقيق التكامل بين الجهات العاملة في قطاع البناء بمستوياتها المختلفة (المصمم والمنفذ ومزود المواد) من خلال دمج سلسلة الإنتاج، وذلك لضمان المرونة في العمل وللخروج بنماذج جديدة لصناعة الإنشاءات، علماً بأن هذا النوع من التكامل يتم من خلال طرح عطاءات متكاملة تغطي جميع مراحل الإنشاء وتنفذ بموجب تألف بين أطراف العمل من خلال نظام عقود التصميم والشراء والبناء (**EPC Contracts**)، إلا أن هذا النظام غير مطبق على شكل واسع في العقود في المملكة، ويحصر تطبيقه على الأغلب في عقود البناء والتشغيل والانتقال (**Build Operate Transfer**) المحدودة جداً.

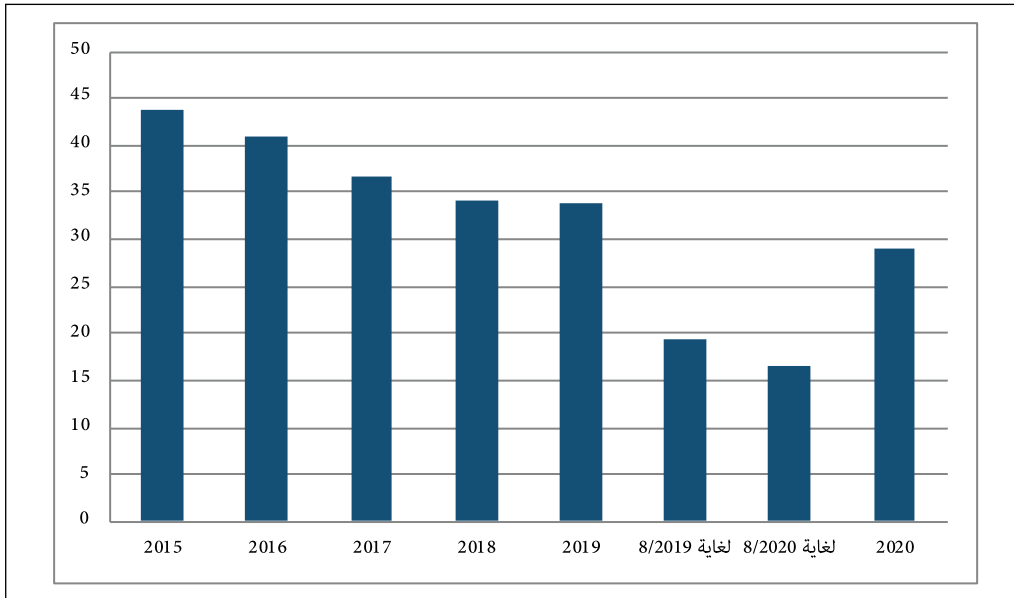
كما أن انتشار الوباء يفرض على قطاع الإنشاءات المزيد من التوجه إلى التكنولوجيا على المديين المتوسط والطويل، وزيادة الإنفاق في هذا المجال، وتطبيق آليات ومهارات استشراف المستقبل، والعمل على ابتكار أنظمة بناء جديدة تواكب المتغيرات، وتساعد في تطبيق الاشتراطات البيئية والالتزام بقيود الحركة وتخفيض العمالة والكلفة وزيادة الإنتاجية وإمكانية تتبع الأعمال عن بعد بدقة وباستمرار، كما يجب التوجه إلى أنظمة البناء الجديدة من خلال تطبيق نماذج متكررة للأبنية، ومحاولة أداء جزء من العمل خارج الموقع في مواقع التصنيع في بيئة منضبطة يمكن السيطرة عليها، والاستخدام الآلي في تنفيذ العمل، بحيث تكون العمالة في حدودها الدنيا مع الحفاظ على الجودة والسرعة، كما يمكن استخدام تكنولوجيا الطباعة ثلاثية الأبعاد التي تحقق جميع المزايا الاقتصادية والبيئية والصحية على نطاق أوسع.

ثانياً: تأثير جائحة كورونا في قطاع الإسكان

بالإضافة إلى تأثر قطاع الإسكان بالأزمة الاقتصادية وبالتراجع الكبير على طلب الشقق السكنية خلال السنوات الأخيرة الذي وصل إلى 50% من الاحتياج الفعلي خلال عام 2019 رغم الزيادات السكانية المضطربة، تراجع الطلب على الشقق خلال فترة انتشار الوباء بشكل كبير، بسبب التوقف عن العمل خلال فترة تقييد الحركة وإغلاق الدوائر الحكومية وارتفاع معدلات عدم اليقين وبالتالي انحسار حركة البيع والشراء. ورغم انتعاش السوق العقاري وارتفاع بيوعات الشقق السكنية خلال الشهرين الأولين من عام

2020 بنسبة 19%، وخلال أشهر حزيران وتموز وآب من العام نفسه بنسب 2% و6% و22% على التوالي، إلا أن مجمل عدد الشقق المباعة خلال الأشهر الثمانية الأخيرة انخفض مقارنة مع بيوعات عام 2019 المتواضعة أصلاً بما نسبته 15% تقريباً (الشكل رقم 9)، واستمر التراجع حتى نهاية العام بالنسبة نفسها تقريباً، إذ بلغ عدد الشقق المباعة 29019 شقة في عام 2020 مقارنة مع 33917 شقة في عام 2019. وتراجعت تحصيلات دائرة الأراضي والمساحة من الرسوم بشكل كبير مقارنة بالسنوات السابقة.

الشكل رقم (9):
عدد الشقق المباعة سنوياً (بالآلاف)



المصدر: دائرة الأراضي والمساحة.

إن اضطراب السكان المكوّث في منازلهم لفترات طويلة أثناء فترة الإغلاق وتقييد الحركة، سيكون له أثر كبير في تغيير النظرة إلى الفراغات داخل الشقق السكنية، والاهتمام بالتفاصيل وآلية توزيع المساحات على العناصر الرئيسية ذات الاستعمال اليومي المتكرر، إذ شعر الناس خلال هذه الفترة بأهمية توفير متنفس ضمن الشقق السكنية والعقارات وضمن الأحياء السكنية بشكل عام.

ورغم أنه من المتوقع أن يكون للكثافة السكانية أثر مباشر في تفشي العدوى، إلا أن الشواهد تشير إلى خلاف ذلك، فقد تبين في دراسة للبنك الدولي أنه لا يوجد تلازم بين الكثافة السكانية واحتمالية الإصابة بشكل مباشر، ولكن ما يشكل الفرق هو مستوى الدخل

والخصائص المرتبطة به وأثره في كفاءة التخطيط وتطوير الأراضي وتفاصيل المساكن والبنية التحتية والمرافق، بإنشاء مبانٍ بارتفاعات عالية ومساحات كبيرة من شأنه زيادة الكثافة السكانية، إلا أن هذه المباني آمنة وصالحة للعيش ولا تؤدي إلى الازدحام السكاني وتمكن من تحقيق التباعد وتوفر إمكانية العزل المنزلي الضروري والمتبع في الوقت الراهن. وفي المقابل، فإن ضيق المساحات حيث تعيش أجيال عدة من العائلة في المسكن نفسه ويعملون في وظائف تتطلب احتكاكاً مع الآخرين واضطرارهم للخروج يومياً، سيكون له أثر سلبي من الناحية الوبائية. أي أن الأسباب الاقتصادية (وليس الكثافة السكانية) تحدد مدى التعرض للإصابة بالعدوى. وعليه، فإن هناك ارتباطاً مباشراً بين سرعة انتشار الوباء والفقر وتردي الأوضاع المعيشية كما هو الحال الأحياء الضيقة والمزدحمة والفقيرة التي تشكل عبئاً كبيراً على الدولة بسبب عدم القدرة على السيطرة على الإصابات وفقدان متطلبات الحياة الأساسية ومصادر الدخل، كما أن هناك ضرورة لقيام المدن بإعادة تشكيل هذه المناطق والعمل على أن يكون النسيج الحضري شاملاً لجميع فئات المجتمع ومستداماً من الناحية البيئية، ويجب أن تؤخذ هذه الإجراءات على محمل الجد على المديين المتوسط والبعيد ضمن السياسات الحضرية الهادفة إلى بناء المنعة والصمود أمام الكوارث. وعلى الحكومة العمل على تحسين وتطوير هذا المناطق، وإعادة العمل في خطط التطوير الحضري في المناطق المكتظة والقديمة، وإعادة العمل في السياسات التطويرية التي بدأت عام 1980 والتي كان الأردن رائداً فيها، من خلال إعادة تخطيط هذه المناطق بمشاركة السكان، ومنحهم قروضاً ميسرة طويلة الأمد، وإيجاد آليات لتمكين ذوي الدخل المحدود من امتلاك المسكن المناسب.

ثالثاً: مراجعة العمل الحكومي وإستراتيجيات الدوائر المعنية بقطاع البنية التحتية والإسكان

- وزارة الاشغال العامة والإسكان

كما هو الحال في جميع القطاعات الأخرى توقف العمل في جميع مشاريع البنية التحتية والإسكان في القطاعين العام والخاص وذلك اعتباراً من الثالث الأخير من شهر آذار 2020 ومن ضمنها المشاريع الإستراتيجية الكبرى في وزارة الاشغال العامة، مثل الطريق الصحراوي في الوسط والجنوب، ومشروع الباص السريع بين عمان والزرقاء، ومشاريع إنشاء الأبنية بما فيها المستشفيات والمباني البري. وقد أعيد العمل بمشروع الطريق الصحراوي والباص السريع في منتصف شهر نيسان، بالإضافة إلى مشروع مبنى طوارئ مستشفى البشير وجسور البحر الميت ومشروع طريق الحدلات. ثم أصدرت وزارة الأشغال

العامّة والإسكان الدليل رقم (12) الخاص بشروط عودة العمل في العطاءات والمشاريع التي تقررها الحكومة، ومشاريع القطاع الخاص، والعمل الهندسي الاستشاري، والعمل بالتنسيق مع المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات. واتسمت تلك الشروط بالقسوة في البداية، تم خُففت في مطلع شهر أيار، إلا أن مستوى العمل بقي في حدوده الدنيا، واستمر ذلك إلى ما بعد شهر أيار، وواصل العمل السير بوتيرة بطيئة في القطاع بسبب استمرار بعض القيود وارتفاع مستوى عدم اليقين بعد انتهاء الجائحة. وأصدرت وزارة الأشغال العامّة والإسكان خلال هذه الفترة "الخطة الوطنية لاستدامة الحياة للمواطنين ضمن قطاع الإنشاءات"، التي تضمنت آليات التعقيم للأفراد والمنشآت، وتحديد نسبة العاملين، وآليات الاستمرار في تقديم الخدمات عن بعد، وضرورة الالتزام بالشروط الصحية التي تصدرها وزارة الصحة من قبل العاملين في وزارة الأشغال وقطاع الإنشاءات بما في ذلك القطاع الخاص والمكاتب والشركات الهندسية.

وقد أشار تقرير حالة البلاد لعام 2019، إلى أن الوزارة بدأت بإجراء تعديلات على الخطة الإستراتيجية على إثر التعديل الذي جرى على هيكلتها، علماً بأن الأصل أن تُعدّل الهيكلية في ضوء التعديلات على الخطة الإستراتيجية. ومن بين التعديلات التي طالت الهيكل التنظيمي، استحداث قسم للإدارة والمتابعة يتولى متابعة تنفيذ الأبنية بهدف ضبط أداء المشاريع ومتابعة الانحرافات في كلفها ومدة العمل فيها وتوفير المعلومات اللازمة في الوقت المناسب لأصحاب القرار. كما استُحدث قسم للتخطيط ومتابعة تنفيذ الخطة الإستراتيجية، واقترح تعديل على المستهدفات ووضع آليات قياس مناسبة لها. أما بشأن الهدف الخاص بإنشاء الطرق في الخطة الإستراتيجية للوزارة (إذ كانت المستهدفات متواضعة أو غير منطوية)، فقد عُدّل المؤشر، فبدلاً من قياس نسبة الزيادة في أطوال الطرق، اعتمدت نسبة المشاريع المنفذة، علماً بأن هذا المقياس ليس مؤشراً دقيقاً ولا يعطي فكرة مكتملة عن الإنجاز، فهناك تفاوت كبير في قيم العطاءات وكمياتها وأحجامها. كما تمت الإشارة إلى وضع مؤشرات جديدة لقياس مستوى الجودة في إنجاز المشاريع، وهذا يعدّ مؤشراً مهماً. وأضافت الوزارة الجائحة ضمن تهديدات التحليل الرباعي (SWOT Analysis)، ووضعت مؤشرات إستراتيجية للتحويل الإلكتروني الذي يهدف إلى أتمتة الخدمات والتحويل الإلكتروني، كما فُعل نظام المعلومات الجغرافية (GIS) الذي يتضمن قاعدة بيانات للطرق وحدود البلديات، وجرى ربطه بغرفة العمليات والطوارئ في الوزارة مع مراعاة تحديث المعلومات ومراقبة الأداء. بالإضافة إلى ذلك، طوّرت الوزارة برنامج الرأى الإلكتروني بدعم من منظمات دولية، وهذا سيكون له أثر كبير في تطوير الأداء وتحسين الخدمة والشفافية في عمليات الشراء كما أنشئت منصة إلكترونية لإدارة معلومات المشاريع (Construction Management Information System).

تمكّن الوزارة من متابعة المشاريع واستخراج التقارير وحفظ البيانات وأرشفتها وربطها بنظم المعلومات الجغرافية مع الجهات المعنية بتنفيذ العقود مثل المكاتب الاستشارية والمقاولين والوزارات.

واشتملت الخطة الاستراتيجية لوزارة الأشغال العامة والإسكان للأعوام 2017-2021 على أهداف عامة، ووضّع برنامج واحد لكل هدف إستراتيجي، وحُدّدت مؤشرات قياس الأداء، كما حُدّدت الإدارات والمديريات التي تساهم في تحقيق كل برنامج والمسؤولية عن تنفيذ كل هدف، إلا أن معظم المستهدفات لم تُحدّد، ورغم أن الوزارة باشرت بإعداد خطة إستراتيجية جديدة في مطلع عام 2020، إلا أن العمل بها توقّف ولم تُعتمد حتى تاريخ إعداد هذه المراجعة، وفي ضوء الملاحظات الواردة في تقرير حالة البلاد لعام 2019، تتجه النية لاعتماد خطة خمسية جديدة للسنوات 2021-2025.

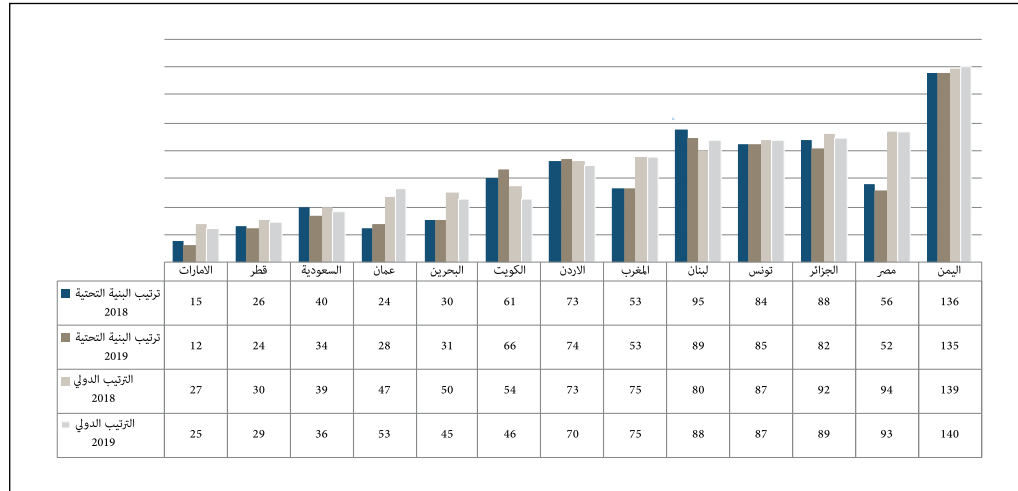
ونتيجة للتعدّيات التي طرأت على الموازنة العامة لعام 2020 بسبب الجائحة، تم تخفيض موازنة جميع الوزارات بنسبة 25% من النفقات الرأسمالية و15% تقريباً من النفقات الجارية، وشمل ذلك وزارة الأشغال العامة والإسكان. كما تم تخفيض مخصصات مجالس المحافظات على مرحلتين؛ الأولى 50% عند اعتماد موازنة عام 2020، والمرة الثانية بسبب الجائحة بنسب متفاوتة بمعدل 50% بحيث تغطي فقط المشاريع السابقة والمستمرة، رغم أن خطة الوزارة لعام 2020 متواضعة أصلاً مقارنة مع خطط الأعوام السابقة. وتم تخفيض الإنفاق على المشاريع المخطط لها الممولة من الموازنة بما يتناسب مع المبالغ المتوفرة، إلا أن غالبية عطاءات البنية التحتية الرئيسية ممولة من الخارج، فلم يجر عليها أيّ تعديل واستُكملت بحسب الخطة المعدة مسبقاً، علماً أن معظم المشاريع الكبرى في الوزارة شارفت على الانتهاء، ومن أهمها الطريق الصحراوي بين عمّان والعقبة.

ووفقاً لتقرير التنافسية الدولي الذي يجريه المنتدى الاقتصادي العالمي، حصل الأردن على المرتبة 70 من بين 141 دولة في مجال البنية التحتية في عام 2019 (بعد أن كان في المرتبة 67 في عام 2018)، إذ يتم تقييم الطرق والنقل بأنواعه وخدمات مياه الشرب والكهرباء. وتشتمل آلية التقييم على 12 محوراً رئيساً أحدها البنية التحتية؛ إذ يتم تقييمها من خلال عدد من المعايير، وكان تقييم الأردن لعامي 2018 و2019 كما يلي:

المرتبة (2019)	المرتبة (2018)	المعيار
66	53	نوعية شبكة الطرق
59	70	نوعية البنية التحتية للطرق
79	65	كثافة السكك الحديدية
84	99	فعالية خدمة القطارات
56	65	ترابط المطارات
40	40	فعالية خدمات النقل الجوي
51	53	مؤشر ترابط النقل البحري
60	64	فعالية خدمات الموانئ
02	01	معدل التزويد بالكهرباء
65	72	فاقد نقل وتوزيع الكهرباء
55	62	نسبة التعرض لمياه شرب غير آمنة
71	62	درجة الاعتماد على التزويد بالمياه

ويلاحظ في الجدول اعلاه أن هناك تحسناً ملحوظاً في نوعية البنية التحتية للطرق وتراجُعاً في معظم معايير قياس النقل، وقد استقر الأردن في المرتبة السابعة في التصنيف بين الدول العربية (الشكل رقم 10).

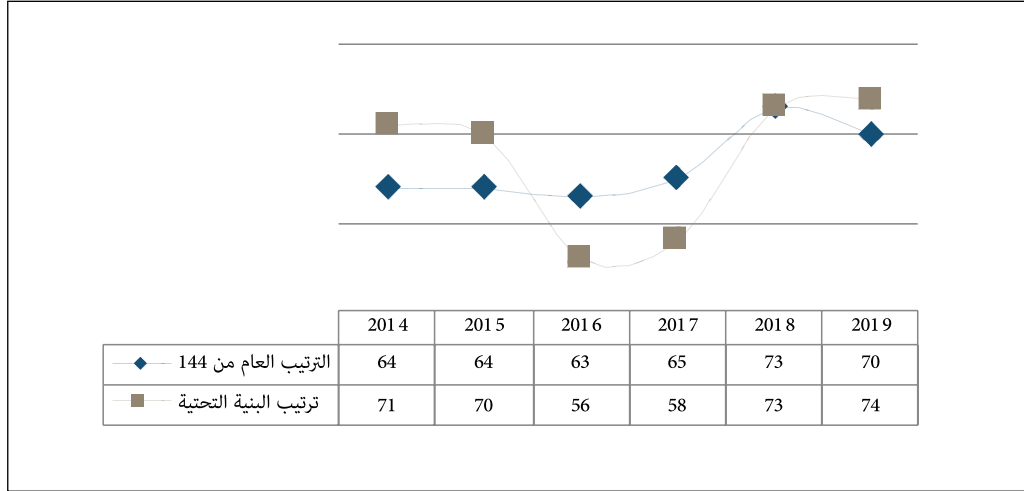
الشكل رقم (10):
ترتيب الدول في تقرير التنافسية (2019-2018)



المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي

كما أظهر الأردن تحسناً طفيفاً في البنية التحتية عن العام 2018 (الشكل رقم 11).

الشكل رقم (11):
ترتيب الأردن العام وترتيبه في البنية التحتية



المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي

- وزارة الإدارة المحلية

شكّلت وزارة الإدارة المحلية والبلديات التابعة لها خلال الأيام الأولى لانتشار الوباء وتطبيق قانون الدفاع، فريقاً بالتنسيق مع المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، لضمان استمرار الخدمات البلدية الضرورية والمحافظة على النظافة والصحة والسلامة العامة في جميع المحافظات.

وساهمت البلديات في عمليات تعقيم المواقع المهمة والخطرة والمواقع التي تحددها الجهات الصحية، بينما ساهمت الوزارة في عمليات توزيع الخبز والمياه وفي عمليات إصدار تصاريح لشركات توزيع مياه الشرب.

وبعد السماح للمحلات التجارية ببيع المواد الغذائية الأساسية، نسّقت الوزارة مع وزارة الصناعة والتجارة والتموين والجهات المعنية للتأكد من تطبيق إجراءات الصحة والسلامة، كما ساهمت الوزارة في أعمال النظافة في مواقع الحظر الصحي في منطقة البحر الميت بالتعاون مع البلديات؛ من خلال عمليات النقل وتحديد مواقع خاصة لنفايات مواقع الحجر.

وأوقفت الوزارة في بداية الأزمة 22 مشروعاً بكلفة خمسة ملايين دينار، لعدم ضمان توفر السيولة، وتم الموافقة على استئناف تنفيذ هذه المشاريع بعد عودة البلديات للعمل في مطلع شهر حزيران.

وعدّلت الوزارة خطتها الاستراتيجية للأعوام 2020-2023 وذلك من خلال تمديدتها لسنة إضافية لتشمل عام 2024 إلا أن سبب التعديل غير واضح، وكان يفضل أن يجري التعديل بعد انتهاء الجائحة أو بعد وضوح المتغيرات المحلية والدولية التي قد تؤثر على الخطط الاستراتيجية بشكل عام. علماً بأن الخطة المنشورة هي للأعوام 2015-2020، والأهداف الواردة فيها عامة وغير قابلة للقياس، ولم توضع مستهدفات، ولم يجر أي تعديل في عام 2019 على الخطة المنشورة. ولم تُربط الخطة بخطة مالية، وعليه فإن من غير الممكن تحديد أثر جائحة كورونا على تحقيق الأهداف خلال مدة الخطة.

ومن الملاحظ أن الخطط التنفيذية للدوائر غير مربوطة بالخطة الاستراتيجية للوزارة، ولا تتوافق معها، ولم يُربط بعضها بخطط زمنية. كما تتسم هذه الخطط بكونها عامة، ومعظمها لم يخضع للتحديث.

وأصدرت وزارة الإدارة المحلية "خطة خريطة طريق للعودة للعمل للوزارة بعد جائحة كورونا" بعد انتهاء عطلة عيد الفطر (26 أيار 2020). وتسمح الخطة بالعودة إلى العمل بشكل تدريجي بما يضمن تطبيق شروط السلامة العامة للعاملين ومتلقي الخدمة، من خلال تحديد أعداد الموظفين المصرح لهم بالعمل، وتحديد فرق عمل وتدريبها للقيام بمهامها في حال وجود أي طارئ، والعمل بموجب القرارات الحكومية والدليل الإرشادي للدوائر الحكومية. وقد عُقدت مواقع العمل بكاملها، ووُزِعَ العاملون بما يضمن تقديم الخدمات، وتحقيق التباعد، وتوفير المتطلبات الصحية ومتطلبات السلامة العامة، وتفعيل استخدام التكنولوجيا ما أمكن في تقديم الخدمات ونقل المعلومات.

ووافق رئيس الوزراء على تنسيب وزير الإدارة المحلية بتشكيل لجنة من الأكاديميين والخبراء في مجال التخطيط الحضري والعمراني، لمراجعة سياسات وعمليات التخطيط الحضري والعمراني، ومعالجة الثغرات ونقاط الضعف في التخطيط العمراني المستقبلي للمدن، بما يضمن توفر الخدمات التجارية وتوفير فراغات حضرية قريبة من التجمعات السكانية والسيطرة على التشتت العمراني وإنجاز مشروع التسمية والترقيم. وبأشرت اللجنة التي ترأسها وزير الإدارة المحلية أعمالها بتاريخ 15 تموز 2020، وأعدت خطة لتعديل السياسات والتشريعات ذات العلاقة المعمول بها على المدى الطويل، وإعداد (كودة) خاصة للتخطيط والتصميم الحضري على المسار السريع.

وقد تأثرت وزارة الإدارة المحلية بتخفيض الموازنة بنسبة 25% للنفقات الرأسمالية و15% للنفقات الجارية، وخُفضت حصص البلديات من عوائد المحروقات في عام 2020 من 220 مليون دينار إلى 210 مليون دينار، كما أوقفت الوزارة مسار العمل في 14 عطاء ولم توافق على طرح ثمانية عطاءات أخرى بسبب تدني الموارد المالية، إلا أنها عادت في شهر تموز لتسمح بطرح العطاءات وتنفيذها كما هو مخطط لها مسبقاً.

- أمانة عمان الكبرى

اتخذت أمانة عمان الكبرى خطوات استباقية قبل إعلان حالة الطوارئ، بوضع خطة لضمان استمرار تقديم الخدمات الحيوية مع المحافظة على صحة وسلامة كوادرها العاملين في المكاتب والميدانيين، ووضع التعليمات اللازمة لذلك ومتابعة تنفيذها. كما شكلت فرق طوارئ في عدد من التخصصات والمجالات.

وواصلت فرق الأمانة وكوادرها تنفيذ المهام الرئيسية التي تشمل: أعمال النظافة في المدينة، وإدارة النفايات، وعمليات الرش والتعقيم للمواقع العامة والمواقع الخطرة والمبوءة والبؤر الساخنة، ومراقبة عمليات الذبح في المسلخ، وضمان تدفق المواد الغذائية الآمنة للأسواق والتفتيش عليها، ومتابعة شؤون سوق الخضار المركزي، والمساهمة في عمليات التوعية، وتجهيز قبور احتياطية ومقابر خاصة للوفيات نتيجة الإصابة بالفيروس، وإصدار "تقرير الأداء المؤسسي ومنعة المدينة في مواجهة فيروس كورونا المستجد" الذي يبين هذه الإجراءات وآلية العمل في جميع دوائر الأمانة والتوصيات والدروس المستفادة خلال فترة انتشار الوباء ومواجهته.

وطبقت الأمانة خطة التحول الإلكتروني في مجال رخص الأبنية لغايات استكمال العمل عن بعد، وشمل ذلك عقد اجتماعات اللجان التنظيمية واللجان الأخرى، واستمرار العمل في عمليات الدفع الإلكتروني وإصدار رخص المهن عن بعد، إلا أن التحصيل لم يكن بالمستوى المطلوب، إذ تراجع خلال فترة الإغلاق بنسبة تزيد عن 90%، وانخفضت النفقات في المقابل بنسبة 42% تقريباً وذلك مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019، وتم ردّ 52% من الشيكات برسم التحصيل لعدم وفاء المواطنين بالتزاماتهم. وخلافاً لما هو متوقع، حصل انخفاض كبير في الحركة على الخدمات الإلكترونية، خصوصاً في الثلث الأخير من شهر آذار، واستمر في شهر نيسان وامتد إلى النصف الأول من شهر أيار.

وتشارك أمانة عمان الكبرى في جهود وزارة الإدارة المحلية في وضع السياسات الحضرية المقترحة لمعالجة الثغرات والاستفادة من الخبرات التراكمية في ظل انتشار الوباء في التخطيط المستقبلي، وظهر ذلك جلياً في نتائج الاستبانة التي أعدتها الأمانة في شهر أيار، إذ برزت الحاجة إلى توزيع الخدمات التجارية المحلية والفراغات العامة بشكل أفضل، والعمل بمبدأ الأحياء المتكاملة، والاهتمام بالأرصفت وممرات المشاة والدراجات الهوائية.

وقامت أمانة عمان بالتعميم على جميع القطاعات للعمل على تعديل الخطة التنفيذية لعام 2020 في ظل الأوضاع الاستثنائية التي تشهدها المدينة ولما كسبته من نقص في الإيرادات الذاتية التي بلغت بمجموعها في نهاية العام 16% مما كان متوقعاً في الموازنة

التقديرية، بالإضافة إلى نقص بنسبة 57% في عوائد المشاريع الاستثمارية. وبناء عليه، تم تخفيض النفقات الرأسمالية بنسبة 27.5%، وبلغت نسبة التخفيض في النفقات الإجمالية 15% تقريباً. وقد تم إيقاف جميع عطاءات المشاريع الرأسمالية المقررة والواردة في الخطة الاستراتيجية للأمانة والمبالغه نسبتها 20% تقريباً من إجمالي النفقات الرأسمالية. ويشار إلى أنه تم الاستمرار بالعمل في إنشاء البنية التحتية لمشروع الباص السريع الذي يمول جزء كبير منه من قرض خارجي، وكان من المقرر إنهاء العمل في المشروع في نهاية عام 2020، إلا أنه بحسب الخطة المعدلة للبنية التحتية سينتهي في الربع الأول من عام 2021.

- المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري

شكل وزير الأشغال العامة والإسكان لجنة برئاسة المدير العام للمؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري وعضوية الجهات ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص في مطلع شهر حزيران 2020. ووضعت اللجنة خطة للتصدي لآثار جائحة كورونا على قطاع الإسكان ضمن الجهود الرامية لتنشيط القطاع الذي يشغل الأيدي العاملة ويشكل أحد الروافد الرئيسية للاقتصاد، وصدر عن اللجنة توصيات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد، وبدأ السير في مراحل إقرارها تمهيداً للتنفيذ.

كما شكلت المؤسسة لجنة لإعادة النظر بأسعار قطع الأراضي التي تأثرت بسبب الوضع الاقتصادي وانعكاسات انتشار الوباء وتأجيل أقساط المستفيدين من مشاريع المؤسسة، بالإضافة إلى تخفيض الإيجارات في مشاريع المؤسسة خلال فترة الإغلاق، كما قامت بمتابعة الأسواق في إسكان أبو نصير، وزيارة مشاريع المؤسسة للوقوف على أوضاعها، ومتابعة تأثيرات الإغلاق وتقييد الحركة عليها.

وكانت المؤسسة قد راجعت خطتها الاستراتيجية في عام 2019 وأجرت تعديلات جوهرية عليها، لمواكبة المتغيرات في قطاع الإسكان وفي دور المؤسسة في توفير السكن للفئات المستهدفة من ذوي الدخل المتوسط والمتدني. وعدلت المؤسسة رؤيتها لتصبح "قطاع إسكاني ريادي وذكي" بدلاً من الرؤية السابقة "قطاع إسكان ريادي يساهم في التنمية الوطنية ويمكن المواطنين من الوصول إلى السكن الملائم". وأشار إلى تعديل الأهداف الاستراتيجية، إلا أن النسخة القديمة من الخطة الاستراتيجية المنتهية مدتها (2016-2019) ما زالت منشورة على الموقع الإلكتروني للمؤسسة الذي أعلن عن تحديثه وإطلاقه مؤخراً وأطلقت المؤسسة في الربع الأخير من عام 2019 البرنامج الوطني للإسكان لذوي الدخل المتدني والمتوسط، الذي يتضمن تنفيذ مجمعات سكنية

متكاملة وبيع قطع أراضٍ سكنية مخدومه في عدد من المحافظات بالشراكة مع القطاع الخاص وبتسهيلات مالية للمستثمرين والمستفيدين وإعفاءات من رسوم نقل الملكية. كما وقّعت المؤسسة مذكرة تفاهم مع صندوق الائتمان العسكري لتمويل المستفيدين من مشاريع المؤسسة.

وبناء على المراجعة التي أجراها البنك الدولي على قطاع الإسكان عام 2018، وضعت المؤسسة الخطط التنفيذية لإنشاء تجمعات سكنية جاذبة متكاملة، وتحديث الإستراتيجية الوطنية للإسكان، وإعداد مسودة لقانون تنظيم عمل القطاع، وتحديد السياسات المستقبلية بما فيها معالجة الفجوة بين سعر السكن والقدرة الشرائية، بالإضافة إلى تطوير الشراكات مع القطاع الخاص.

وتأثرت موازنة المؤسسة بسبب جائحة كورونا بما نسبته 15% من قيمة موازنتها الأصلية المحدودة جداً والبالغة 8.4 مليون دينار، وطال التخفيض النفقات الرأسمالية بشكل كبير، إذ خُفضت موازنة مشروع البنية التحتية لمدينة المجد في الزرقاء وخُفضت قيمة استثمارات المؤسسة إلى النصف تقريباً.

رابعاً: مراجعة التوصيات التي قُدمت في تقرير حالة البلاد لعامي 2018 و2019 - توصيات مجال البنية التحتية

التوصية	الإجراء
تقرير حالة البلاد لعام 2018	
<ul style="list-style-type: none"> إعداد خطط إستراتيجية لمشاريع البنى التحتية قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى بالتنسيق بين الدوائر والمؤسسات في جميع القطاعات وبمشاركة القطاع الخاص، وربطها بخطط تنفيذية ومالية، والالتزام بتنفيذها ومراجعتها دورياً، وتقييم الإنجاز في كل مرحلة. 	<ul style="list-style-type: none"> لم يتم إعداد خطط بالتنسيق بين الدوائر والمؤسسات المختلفة بخصوص مشاريع البنية التحتية.
<ul style="list-style-type: none"> إعداد خطة لأعمال صيانة جميع المنشآت التابعة للجهات الحكومية، وعلى الأخص خطة لصيانة الطرق بعد تقييمها وتحديد الأولويات. 	<ul style="list-style-type: none"> طُرح عطاء لإجراء جرد للشوارع في المملكة لتنفيذ أعمال الصيانة بحسب الأولوية وضمن خطة ممولة خلال ثلاث سنوات.

<p>لا يتم التنسيق المسبق والفعال بين دوائر الخدمات والجهات المسؤولة عن تنفيذ الطرق.</p>	<ul style="list-style-type: none"> التنسيق بين جميع الجهات التي تقوم بتنفيذ أعمال البنية التحتية، وعلى الأخص داخل المدن والقرى، لتجنب تكرار الأعمال وحفر الشوارع المنجزة حديثاً، ويفضل أن يتم ذلك من خلال نظام محوسب يوضح أولويات العمل وآلية التنسيق ما بين الدوائر والمؤسسات المختلفة.
<p>هناك إدراك بتراجع العمل الهندسي، وتم تعديل تعليمات تصنيف المقاولين، ويتم تعديل العقود الهندسية ومتابعة أعمال الإشراف لضمان ذلك.</p>	<ul style="list-style-type: none"> التركيز على تنفيذ الأعمال وفقاً للأصول الفنية والهندسية، وتطبيق المواصفات، وتحسين نوعية المنتج الهندسي من حيث الدقة والالتقان طبقاً للمعايير الدولية.
<p>وضع تنفيذ مخطط شمولي لمدينة عمان ضمن الخطة، إلا أن العمل به لم يبدأ بعد.</p>	<ul style="list-style-type: none"> إعداد مخططات شمولية لتصريف مياه الأمطار، وعلى الأخص للتجمعات الحضرية، وتنفيذها على مراحل وفقاً للأولويات. وكذلك إعداد خطة لمواجهة مخاطر الفيضانات لكل تجمع.
<p>لا يوجد أي إجراء جديد في هذا المجال في الدوائر التي تم تقييم استراتيجياتها.</p>	<ul style="list-style-type: none"> إعداد خطط تنفيذية لقطاع النقل، وربطها مالياً، وضرورة وضعها في سلم الأولويات عند إعداد الموازنات، نظراً لدور هذا القطاع المهم في تحقيق التنمية التي لم تشهد أي تطوير خلال العقود الأخيرة.
<p>تضمنت خطة أمانة عمان تدريب كوادرها وتأهيلهم.</p>	<ul style="list-style-type: none"> توفير وتدريب وتأهيل الكوادر الفنية القادرة على تخطيط النقل العام وتطويره.
<p>لم يتم أي تطوير في هذا المجال، وواقع الحركة المرورية في المدن في تراجع مستمر. قامت أمانة عمان بإطلاق الخطة الاستراتيجية للسلامة على الطرق (2019-2023).</p>	<ul style="list-style-type: none"> إيجاد حلول مرورية، وتطبيق أنظمة المرور الذكية، وتطبيق نظام السير لتخفيض الازدحامات المرورية والآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المصاحبة لها.
<p>هناك تطبيق محدود وبطيء في بعض الدوائر لمعايير الأبنية الخضراء. تم إصدار خطة التغير المناخي لأمانة عمان والتي اشتملت على خطة لزيادة المباني الخضراء.</p>	<ul style="list-style-type: none"> تطبيق مفاهيم الأبنية الخضراء في جميع الأعمال، وتطبيق مبادئ التنمية المستدامة وأهدافها.
<p>روعي هذا الجانب بشكل محدود وغير كافٍ من قبل أمانة عمان الكبرى. كما تم إصدار خطة التغير المناخي لأمانة عمان والتي اشتملت على مشاريع لزيادة المساحات الخضراء ضمن حدود المدينة.</p>	<ul style="list-style-type: none"> التركيز على زيادة الفراغات العامة، وزيادة الرقعة الخضراء، وإعداد خطط سنوية للوصول إلى المعدلات الدولية المطلوبة.

تقرير حالة البلاد لعام 2019

<p>بدأت بعض الجهات تعديل خططها الاستراتيجية، إلا أنه لم يتم إنجاز ذلك، ولا يوجد ربط مباشر بين الخطط التنفيذية والخطط الاستراتيجية.</p>	<ul style="list-style-type: none"> نتيجة المراجعة، تبين أن التخطيط الاستراتيجي في جميع الدوائر -وينسب مختلفة- غير مطبق، وأن الخطط الاستراتيجية لم تكن واقعية أو قابلة للتنفيذ أو أنه لم يتم الالتزام بها عند إعداد الخطط التنفيذية، إذ تم إعداد معظمها كمتطلب لجائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية فقط. وعليه، يجب التأكيد على ضرورة قيام جميع الدوائر باعتماد التخطيط الاستراتيجي كمنهجية عمل والالتزام بتنفيذ ما يتم التخطيط له.
<p>لم يتم نقل أي صلاحية للبلديات الكبرى في التعامل مع قطاع النقل (باستثناء مدينة عمان).</p>	<ul style="list-style-type: none"> ضرورة إيجاد منظومة نقل عام منتظم في جميع المدن الكبرى لتجنب تفاقم الأزمات المرورية وتسهيل التنقل.
<p>تقوم أمانة عمان بإعداد دراسات للمشروع، وتحديد مسارات إضافية للنقل العام. كما تقوم بتحديث المخطط الشمولي للنقل والمرور (TMMP).</p>	<ul style="list-style-type: none"> تقوم أمانة عمان الكبرى بإنشاء البنية التحتية لمشروع الباص السريع، وهو يخدم جزءاً بسيطاً من المدينة فقط ولا يحقق الغاية المنشودة، ما يستدعي إنشاء مراحل إضافية للمشروع لتغطية جميع مناطق العاصمة.
<p>تنفذ وزارة العمل سياسات تساهم في استبدال العمالة المحلية بالوافدة، إلا أنها لم تعط النتائج المرجوة بعد.</p>	<ul style="list-style-type: none"> يجب العمل على رفع كفاءة جميع العاملين في قطاع البنية التحتية على جميع المستويات، وتنظيم عملهم في قطاع الإنشاءات، وخفض العمالة الفنية الوافدة في هذا القطاع.
<p>لم يجر مسح شامل لمنشآت البنية التحتية، ولم توضع خطط لصيانتها، باستثناء قيام وزارة الأشغال العامة والإسكان بمشروع إعادة تأهيل الطرق والجسور في المملكة. كما لم يجر أي تعديل على البرامج المستخدمة في الدراسات.</p>	<ul style="list-style-type: none"> على جميع المؤسسات المسؤولة عن البنية التحتية إجراء تقييم دوري لجميع منشآت هذه البنية، ووضع خطة صيانة دورية ووقائية والالتزام بتنفيذها.
<p>يتم العمل ببرامج قديمة في أعمال التصميم، ولا يتم استخدام برامج متكاملة في مراحل التصميم والمتابعة والرقابة الإدارية والفنية والمالية.</p>	<ul style="list-style-type: none"> اعتماد البرامج الحديثة في أعمال الدراسات.
<p>لا يوجد أي مشاريع نوعية تندرج ضمن الشراكة بين القطاعين العام والخاص.</p>	<ul style="list-style-type: none"> بسبب الأوضاع الاقتصادية السائدة، يجب العمل على تسهيل استثمار القطاع الخاص في البنية التحتية وتعزيز الشراكة بين القطاعين الخاص والعام.

توصيات في مجال الإسكان

تقرير حالة البلاد لعام 2018	
<ul style="list-style-type: none"> • تحسين كفاءة نظام التمويل الإسكاني من خلال رفع سقف القروض السكنية ودعم أسعار الفائدة ومنح فترة سماح كافية وزيادة مدة السداد. • تفعيل دور القطاع الخاص في تلبية الاحتياجات السكنية في ظل انحسار دور المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في هذا المجال من خلال منحه التسهيلات والامتيازات التي تتمتع بها الجهات الحكومية وتشجيع الشراكة بين القطاعين الخاص والعام. 	<ul style="list-style-type: none"> • تم إقرار بعض التسهيلات على القروض البنكية للإسكان، وإيجاد آلية لتمويل القروض لذوي الدخل المحدود. • تم تعديل نظامي أمانة عمان والبلديات لتشجيع القطاع الخاص، إلا أن هذا لم يكن له تأثير ملموس على المساحات المرخصة التي استمرت في التراجع، وقد ظهر بعض التحسن في المساحات المرخصة في مطلع عام 2019.
<ul style="list-style-type: none"> • توفير البنية التحتية من طرق ونقل عام وشبكات صرف صحي ومياه وكهرباء واتصالات، لتشجيع الاستثمار في الإسكان وتخفيض الكلف على المستثمرين. 	<ul style="list-style-type: none"> • لم يحصل أي تغيير على أسلوب توفير خدمات البنية التحتية للمواقع السكنية.
<ul style="list-style-type: none"> • التخطيط الشمولي الملائم بهدف استعادة التنوع الحيوي، والتوجه نحو تخطيط أخضر للبيئات العمرانية، وتوفير قطع أراضٍ بمساحات ومواقع مناسبة، ومنع التشتت العمراني والتوسع على حساب الأراضي الزراعية، وتشجيع الاستعمال المتعدد للمباني، ومواءمة احتياجات السوق مع التوجهات العمرانية والأحكام التنظيمية. 	<ul style="list-style-type: none"> • لم يحصل أي تغيير على التخطيط الشمولي.
<ul style="list-style-type: none"> • تقديم إعفاءات على رسوم التسجيل ونقل الملكية. 	<ul style="list-style-type: none"> • تم تخفيض رسوم نقل الملكية.
<ul style="list-style-type: none"> • وضع التشريعات الملائمة لتنظيم العلاقة بين المالكين في العقار الواحد، وإيجاد آليات مناسبة لحل الخلافات في ما بينهم دون الاضطرار إلى اللجوء للمحاكم، وكذلك لإيجاد علاقة متوازنة بين المالكين والمستأجرين، وتشجيع القطاع الخاص للإنتاج السكني بغرض التأجير. 	<ul style="list-style-type: none"> • صدر قانون الملكية العقارية في عام 2019، إلا أنه لم يطرأ أي تعديل على التشريعات النازمة للعلاقة بين المالكين باستثناء تشكيل لجنة لإدارة البناء.
تقرير حالة البلاد لعام 2019	
<ul style="list-style-type: none"> • يجب أن تقوم المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري بالدور الرئيس الذي أنشئت من أجله، وهو توفير السكن المناسب لذوي الدخل المحدود والمتدني. 	<ul style="list-style-type: none"> • أطلقت المؤسسة البرنامج الوطني للإسكان والذي يهدف إلى تنفيذ مشاريع إسكان بالشراكة مع القطاع الخاص.

<ul style="list-style-type: none"> • على المؤسسة أن تتولى دورها القيادي في الإسكان من خلال توفير البيانات اللازمة عن الإسكان والاحتياجات والتوجهات السكانية واستشراف المستقبل وإجراء الدراسات الاستراتيجية الخاصة بالسكان وتوجيه مشاريع قطاع الإسكان وفقاً للحاجة. 	<ul style="list-style-type: none"> • يجري العمل على إعداد مسودة قانون لتنظيم عمل قطاع الإسكان ووضع السياسات اللازمة، كما يجري العمل على إنشاء مرصد حضري للإسكان بالإضافة إلى إصدار تقارير ربعية للمؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري.
<ul style="list-style-type: none"> • ضرورة إيجاد التشريعات اللازمة لبناء شقق صغيرة لمواجهة الحاجة المتنامية لهذه الشقق والتي تصل إلى 40 متراً مربعاً وفقاً للتوجهات العالمية للمدن في السنوات الأخيرة. 	<ul style="list-style-type: none"> • تم تعديل نظام الأبنية للبلديات وفي أمانة عمان. وهناك تغير محدود في زيادة أعداد الشقق في الأبنية وبالتالي التقليل من مساحاتها.
<ul style="list-style-type: none"> • ضرورة توفير فراغات حضرية ضمن المخططات الشمولية، خصوصاً في المناطق الجديدة، لمواجهة الكثافات السكانية المتنامية. 	<ul style="list-style-type: none"> • هناك زيادات متواضعة لا تتناسب مع زيادة السكان والمتطلبات الدولية، علماً بأن المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري تأخذ الفراغات الحضرية في مشاريعها بعين الاعتبار. وقد شكلت لجنة لدراسة الموضوع في ظل جائحة كورونا.

خامساً: التوصيات

1. توفير قواعد بيانات متكاملة للأفراد.

خلال العمل للحد من انتشار الوباء والسيطرة على نتائجه الاقتصادية، تبينت ضرورة الملحة لتوفير قواعد البيانات لخدمات البنية التحتية وتحليلها، وتحديد الأوضاع المعيشية الاقتصادية والاجتماعية للسكان ومجالات عملهم وآليات التعامل معهم، وتوفير قواعد بيانات جغرافية تبين الكثافات السكانية وكيفية انتشار الوباء للمساعدة على السيطرة عليه واحتوائه ولتتمكن من استعمال هذه المعلومات في عمليات الدعم والمساندة والمتابعة في حال وجود أي طارئ.

2. تشكيل قيادات محلية للأحياء.

من الضروري إيجاد قيادات محلية وتوفير البنية التحتية لها بحيث تكون قريبة من السكان على مستوى الأحياء، من خلال إيجاد آليات لتشكيل لجان أحياء قادرة على قيادة عملية تطبيق السياسات والتعليمات الخاصة في كل حي، ومساعدة الحكومة والإدارات المحلية والأهالي على حد سواء في عمليات التواصل وتنفيذ التعليمات والمساهمة في تخفيف الآثار الناتجة عن أي طارئ، علماً بأن هناك محاولات سابقة متطورة لإيجاد صيغة لتشكيل لجان الأحياء وتحديد آليات عملها.

3. إعادة توزيع خدمات الأحياء التجارية.

ظهرت خلال الجائحة أهمية وجود المراكز التجارية المحلية القريبة من السكان في جميع المناطق على حد سواء وعلى اختلاف مستويات المعيشة فيها، لتقديم الخدمات اليومية الضرورية وبوجود مسارات مناسبة لها تؤدي على المدى الطويل إلى تقليل الازدحامات المرورية والتلوث البيئي والحاجة إلى مواقف للسيارات.

4. دعم التنقل الحضري المستدام (Soft Transport).

أدى منع حركة السيارات خلال الجائحة إلى اضطرار سكان الأحياء للتنقل مشياً على الأقدام أو بواسطة الدراجات الهوائية، ورغم الأهمية الاقتصادية والصحية لهذه الممارسة إلا أنها لم تكن درجعة في السابق، بسبب ضعف البنية التحتية وعدم توفر ممرات ومسارات مناسبة وأمنة للمشاة أو للدراجات. ويظهر أهمية استخدام الدراجات الهوائية كضرورة ملحة مستقبلاً، إذ إن نظام النقل العام المنتظم الذي تحت الإنشاء أو التخطيط في بعض المدن لا يُستكمل إلا بوجود هذه الوسيلة في التنقل.

5. الاهتمام بالأماكن العامة والفراغات الحضرية.

من المعروف أن المدن الأردنية تشكو من نقص كبير في المساحات الخضراء والمفتوحة، إذ إن المساحة المطلوبة عالمياً متر مربع لكل فرد، بينما لا تزيد المساحة المتوفرة للفرد في عمان مثلاً عن 3م² للفرد، وفي الزرقاء 0.5 متر مربع. لذلك ظهرت الحاجة إلى تدارك هذا النقص أكثر إلحاحاً خلال الجائحة، لضمان تحقيق التباعد في جميع الأوقات.

6. ضبط التشتت العمراني (Urban Sprawl).

بسبب النمو الكبير في أعداد السكان في العقود الأخيرة، خصوصاً في المناطق الحضرية، والذي تزيد نسبته عن 4%، وبسبب عدم وضع قيود كافية لتنظيم التخطيط العمراني، تقلصت مساحة الأراضي الزراعية المحدودة أصلاً، وأنشئت أبنية متباعدة وبعيدة عن التجمعات السكنية، مما أدى إلى ارتفاع كلفة تقديم خدمات البنية التحتية والخدمات اليومية لها. وبرز هذا التحدي خلال فترة انتشار الوباء.

7. توفير الموارد لزيادة الإنفاق في قطاع البنية التحتية.

نظراً لأهمية البنية التحتية وضرورتها للتطور والنمو في جميع المجالات ويهدف إنعاش الاقتصاد وتخفيض مستويات البطالة، يجب العمل على توفير وزيادة الإنفاق في مجال تطوير وصيانة البنية التحتية.

8. الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إنشاء البنية التحتية.

أصبحت الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضرورة ملحة في ظل ظروف انتشار الجائحة، ويمكن الاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال.

9. اعتماد مبادئ الاستدامة والحفاظ على البيئة في انشاء البنية التحتية (Green Infrastructure).

10. التوجه لاستعمال التكنولوجيا وتطوير خدمات رقمية بشكل أكبر.

هناك جهود في التحول الرقمي، إلا أنها ما زالت محدودة، وهناك برامج تساهم بفاعلية في أعمال التصميم وإدارة المشاريع والبناء والصيانة، ومنها مثلاً نمذجة معلومات البناء (BIM) وفرض تطبيقها التدريجي على المشاريع الهندسية كما هو الحال في دول أخرى.

11. وضع سياسات حضرية جديدة تشمل قطاع الإسكان والالتزام بتنفيذها لمنع تفاقم المشاكل مستقبلاً.

12. توجيه المستثمرين في قطاع الإسكان للعمل بمفاهيم التطوير العقاري.

تقوم معظم مشاريع الإسكان في الأردن على مبدأ إنشاء وحدات سكنية ضمن الأحياء السكنية بأعداد محدودة، لذا يجب توجيه الشركات العاملة في قطاع الإسكان وتحفيزها لإنشاء مشاريع متكاملة مخدومة، والتحكم في توجيه الأعمار بموجب سياسات معدة مسبقاً.

13. تطوير المواقع القديمة المتهاكلة والعشوائية ضمن حدود البلديات.

لا بد من حصر المناطق القديمة المزدحمة والمتهاكلة، وإعداد الخطط لتطوير خدمات البنية التحتية والصحية فيها، بهدف تخفيف الازدحام وتخفيف المخاطر البيئية والإنشائية والاجتماعية، على غرار مشاريع دائرة التطوير الحضري التي نُفذت في ثمانينات القرن الماضي وتسعيناته.

14. تعديل نظام الأبنية للبلديات وأمانة عمان الكبرى.

في ظل المتغيرات على أرض الواقع والمطالبات من جهات مختلفة، فإن هناك حاجة لمراجعة بعض مواد نظام الأبنية بمشاركة موسعة من جميع الأطراف المعنية.

15. تطبيق قانون البناء الوطني الأردني رقم 24 لسنة 2018.

من الضروري تطبيق قانون البناء الوطني الأردني الأخير للسيطرة على التجاوزات على كل من قانون نقابة المهندسين في ما يتعلق بالتقيد في تنفيذ المخططات الهندسية والإشراف، وقانون نقابة المقاولين في ما يتعلق بضرورة التعاقد مع مقاول مرخص ومصنف، وبالتالي تحسين مستوى العمل الهندسي بشكل عام.

